مجلة إشكالات في اللغة والأدب مجلد: 09 عدد: 3 السنة: 2020
ص: 319 - 339 E ISSN: 2600-6634 / ISSN:2335-1586

الخصائص التركيبية لروابط العطف في العربية.

The Syntactic Properties of the Coordination Conjunctions in Arabic

عز الدين حضري*
Azeddine hadri
جامعة شعيب الدكالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة-المغرب
Université Chouaib Doukkali- El Jadida/ Morocco
azzdinehadi@gmail.com

تاريخ الإرسال:2019/12/04	تاريخ القبول:2020/02/14	تاريخ النشر: 2020/09/15

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى المساهمة في مواكبة النقاش الجاد حول قضايا روابط العطف في اللغات الطبيعية من خلال رصد الخصائص التركيبية لهذه الروابط في اللغة العربية، على اعتبار أن أغلب البحوث موجهة صوب المستوى الدلالي للروابط. يقوم الاستدلال التركيبي المعروض هنا على عدد من الافتراضات التي ما زالت محط النقاش. من أهمها أن رابط العطف لا يفحص الإعراب وإنما يقدح عملية "انسخ" التي تنسخ السمات من معطوف إلى معطوف آخر. كما نعرض للعلاقة التوليفية التي تربط رابط العطف في اللغة العربية بالمعطوفين، سواء ما يتعلق بالعلاقة التركيبية أو العلاقة التطريزية (prosodic)، نحدد كذلك روابط العطف في العربية بناء على خاصيتي الشرح والتكرارية، كما نرصد السمات المقولية لروابط العطف استنادا إلى قيود الانتقاء. وفي الأخير، نعرض القيود التي تتقيد بها روابط العطف خاصة وبنية العطف عامة. لرصد هذه الإشكالات نعتمد البرنامج الأدنى إطارا نظريا للعمل.

الكلمات المفتاح: روابط عطف- نسخ- بنية عطف-تطريز- برنامج أدنى

Abstract:

This research aims at contributing to keep up with the serious debate on the issues of conjunctions in natural languages; most research is directed towards the semantic level of conjunctions. The syntactic reasoning presented here is based on a number of assumptions that are still under discussion. Most importantly, the conjunction does not examine the case, but rather targets the process of "copy", which copies for transferring features from the first conjunct to the second conjunct. The researchers also show the syntactic relationship between conjuncts. We define conjunctions based on

* عز الدين حضري. azzdinehadi@gmail.com

the paraphrase and recursion properties. Finally, we show the syntactic constraints of conjunctions. we adopt the minimalist program framework for the work presented in generative syntax.
Keywords: Coordination, Conjunctions- Copy- Structure of Coordination- Prosodic-Minimalist Program.

مقدمة:

تلقت روابط العطف في اللغات الطبيعية منذ البدايات الأولى للنحو اهتماما متزايدا، قاد إلى صياغة اقتراحات متعددة بصدد دلالتها و وظيفتها. يهدف هذا العرض إلى المساهمة في مواكبة النقاش الجاد حول قضايا روابط العطف في اللغات الطبيعية من خلال رصد الطبيعة التركيبية لهذه الروابط في اللغة العربية. يقوم الاستدلال التركيبي المعروض هنا على عدد من الافتراضات التي ما زالت محط النقاش. منها ما يتصل بطبيعة العلاقة التأليفية التي تربط رابط العطف بالمعطوفات وكذلك أهم التفاعلات الممكنة بين الروابط والمعطوفات. بالإضافة إلى وسيط أن رابط العطف يقدح عملية "انسخ" لنسخ السمات من المعطوف الأول إلى المعطوف الثاني. لرصد هذه الإشكالات و غيرها نعتمد البرنامج الأدنى إطارا نظريا للعمل ضمن اللسانيات التوليدية.

المقال منظم على الشكل الآتي:

نحدد في الفقرة الأولى أهم التعاريف التي قدمت لبنية العطف في الإطار التوليدي محاولين رصدها بدقة للوقوف على مزاياها والمشاكل التي تعترضها، لتقديم تعريف يضبط بنية العطف أولا. نبين في الفقرة الثانية العلاقة التأليفية التي تجمع بين روابط العطف والمعطوفات الداخلية. نرصد في الفقرة الثالثة أهم التفاعلات الممكنة بين روابط العطف والمعطوفات. نتطرق في الفقرة الرابعة إلى روابط العطف وإمكان استخراج المعطوفات. نحدد في الفقرة الخامسة البنية المقولية لروابط العطف و المعطوفات استنادا إلى قيود الانتقاء. ندقق في الفقرة السادسة في مسألة فحص الإعراب في علاقتها بروابط العطف. في الفقرة السابعة نقدم القيود التي تضبط بنية العطف في اللغة العربية. وفي الأخير نختم البحث بخلاصة عامة.

1. تحديد أولي لبعض الإشكالات المطروحة.

منذ البدايات الأولى للسانيات التوليدية وعلى امتداد مسارها، طرحت بنية العطف، عموما، مشاكل كثيرة على المستوى التركيبي وعلى مستويات أخرى من التمثيل. وكثيرا ما اعتبرت

هذه المشاكل عامل تشويش على انسجام النظريات التوليدية. كان تشومسكي (1957) أو من أشار إلى هذه المشاكل أثناء اهتمامه بالتبرير والبرهنة على البنى المركبية. واعتبر جاكندوف (1977) أن قواعد العطف تشكل استثناء بالنسبة لنظرية المركبات أو نظرية س-خط. كما أشار أن المقاربات التحويلية تفشل في تقديم صورنة دقيقة ومتسقة لقواعد اشتقاق بنية العطف. وقد تسارعت مع هذه الأعمال أعمال أخرى بدأت تعيد النظر في هندسة بنية العطف في اللغات، والدور الذي يلعبه التناظر في هذه الهندسة. في هذا الإطار، اهتمت أبحاث عديدة بنوع التناظرات وطبيعة التمثيلات التي تصف بنية العطف. واهتمت كذلك، بالعلاقات التركيبية بين المعطوفات. غير أن هذا الاهتمام أخذ في البرنامج الأدنى بعدا آخر، حيث أصبحت التناظرات إلى جانب التمثيلات تحتل مكانة هامة في رصد بنية العطف. بحكم أن التناظرات عبارة عن سمات مجردة، وبما أن السمات تشكل المحرك الأساس لعمليات الاشتقاق والحوسبة. فقد أصبح الاهتمام بالتناظر ضرورة يفرضها الإطار النظري.

2. بنية العطف في النحو التوليدي.

إن الاهتمام ببنية العطف مفيد جدا في تحديد الهندسة التي تشتغل بها اللغات. لهذا، تلقت بنية العطف منذ البدايات الأولى للنحو التوليدي اهتماما متزايدا، قاد إلى صياغة تحديدات مهمة. أولى هذه التحديدات كان مع تشومسكي (1957) أثناء اهتمامه بالتبرير والبرهنة على البنى المكونية، حيث حدد بنية العطف على أنها بناء تركيبي يتضمن مقولتين تركيبيتين من نفس النوع المقولي. لقد اعتُبر التناظر المقولي خاصية أساسية لبنية العطف، كما اعتُبر شرطا أساسيا لتكوينها. وقد أشار تشومسكي إلى هذه الخاصية حينما كان منشغلا بتحديد المركبات، فقد لاحظ أن إمكان العطف يقدم أحد أفضل المقاييس للتحديد الأولي للمركبات. فلا يمكن العطف بين المركبات إلا إذا كانت متناظرة من حيث النمط المقولي، نحاول رصد هذه الفكرة استنادا إلى العديد من المعطيات.

(1)أ. جاء الأستاذ و الطالب. [اسم اسم]

ب. دخل زيد و خرج. [فعل فعل]

ج. عاد الولد من السفر و عادت البنية من العمل. [فعلية فعلية]

د. الوزير متشائم و المواطن متفائل. [اسمية اسمية]

عبر مسار النحو التوليدي، اصطدم تحديد تشومسكي أعلاه بمجموعة من المعطيات التي يبدو أنها تخرقه خرقا نسقيا، بحيث يمكن للعطف أن يشمل مقولتين مختلفتين على مستوى النمط (type). سواء في عطف المفرد أم في عطف لجمل.

(2)أ. أكلتُ الكسكس و بالملعقة.

ب. أقبل محمد و يده على رأسه.

تبدو المعطيات في (2) لأول وهلة تخرق التناظر المقولي، على اعتبار أن العطف في (2أ) تم بين "مركب اسمي" و"مركب حرفي"، وفي (2ب) تم بين جملة فعلية وجملة اسمية. غير أن التأمل الدقيق في هذه المعطيات يبين أننا لسنا بصدد بنية العطف، وإنما يحمل الرابط تأويلا على الحال. إن ما ساهم في التشويش–نسبيا–على تحديد تشومسكي لبنية العطف هو الطبيعة الحربائية للرابط الذي يتمظهر في تمظهرات متعددة و بخاصة في اللغة العربية. إن عدم تناظر المكونات لا يقود إلى عدم سلامة المعطى وإنما يوجه من خلاله الرابط البنية نحو ظواهر أخرى مثل الحال أو المعية أو الاستئناف. نفترض تبعا للمعطيات المقدمة أعلاه أن العطف المفرد يرتكز بالأساس على خاصيتين اثنتين الأولى تتصل بالإعراب، بمعنى أن المعطوفين لا بد أن يتوفرا على نفس الإعراب، وبمجرد تنافي هذا القيد نتنبأ سلفا بعدم سلامة البنية أو أننا بصدد بنية أخرى غير العطف (المعية، الحال ...)، وتتمثل الثانية في أن المعطوفين قد يحملان نفس الدور الدلالي. يتأسس العطف الجملي على التناظر المقولي بين الجمل المعطوفة. ومن هنا يمكن أن ندفع بالتعريف الآتي لبنية العطف.

(3) يحيل مصطلح العطف على بناء تركيبي يتم فيه التوليف بين مقولتين:

(أ) إذا كانت المقولات المعطوفة مركبات (مفردة)، لابد أن تكون متناظرة مقوليا وعلى مستوى الإعراب والدور المحوري، ويتلخص دور الرابط في نسخ هذه التناظرات.

(ب) إذا كانت المقولات المعطوفة جملا، لابد أن تكون متناظرة من حيث النمط الجملي، ويتلخص دور الرابط في الربط فقط.

بعد تحديد بنية العطف نرصد في الفقرة الموالية، الطريقة التي تنتظم بها المكونات المعطوفة.

2. العلاقة التأليفية بين العاطف و المعطوف الثاني.

نرصد في هذه الفقرة العلاقة التأليفية التي تربط رابط العطف بالمعطوف الثاني. من بين الحجج القوية التي قدمت في الأدبيات التوليدية للعلاقة التأليفية بين رابط العطف والمعطوف الثاني وجود علاقتين: الأولى تركيبة والثانية تطريزية أو عروضية (prosodic). لقد تم توظيف العلاقة التركيبية بين العاطف والمعطوف الثاني كحجة قوية ضد النقل، ومن جهة ثانية ضد تحليل التفريع الثنائي لبنية العطف.[1]

(4)أ. جاء زيد و عمرو.

ب. زيد و عمرو جاءا.

ج.* و عمرو جاء زيد.

بإمكان مركب العطف أن ينتقل برمته كما في (4أ)، بينما هذا الإمكان غير متاح مع أحد مكونات بنية العطف كما في (4ب). يمكن أن نقدم توصيفا مهما لهذا الإشكال، حينما ندرك أن التوليف بين العاطف والمعطوف الثاني هو إسقاط وسيط أي أخ للعنصر المعطوف الأول. بعبارة أخرى، يمثل العاطف والمعطوف الثاني إسقاطا وسيطا. ولقد أكد تشومسكي (1995) أن الإسقاط الوسيط لا يمكن أن يكون هدفا النقل[2] يمكن أن نوضح في البنيات التالية صحة هذا افتراض.

(5)أ. يعتقد زيد أن عمرا يحب هندا.

ب.*[يحب هندا]ن (يعتقد زيد أن) [عمرا–ن].

إذا كان الإسقاط الوسيط غير مسوَغ لعملية النقل، فإن المكون المؤلف من العاطف والمعطوف الثاني لا يمكن له أن يكون مسوغا كذلك لعملية النقل، على اعتبار أنه يمثل إسقاطا وسيطا. إن ثبات مثل هذه المكونات دليل قوي للتمييز بين بنيات العطف وبنيات الإلحاق، على اعتبار أن الملحقات تتمتع بحرية أكبر في الانتقال. إذا تأملنا بعض الظروف التي تنعت المركب الفعلي، مثل، كثيرا، فإننا نلاحظ أن الفعل يمكن أن يتقدم عليها، كما في البنية (6).

(6)أ. أكل زيد كثيرا الدجاج.

ب. أكل زيد الدجاج كثيرا.

وسواء أكان الظرف ملحقا بالمركب الفعلي أم مولد في مخصص مقولة وظيفية تعلوا المركب الفعلي، فإن حلول الفعل في رأس الجملة دليل قوي على أنه منتقل من داخل المركب الفعلي.[3]هذا الوسيط لا تبرزه بنيات العطف في اللغة العربية.

(7)أ. جاء الفقير من أقصى البلدة.

ب. من أقصى البلدة جاء الفقير.

تشير إمكانية انتقال الملحقات في المعطى (7) أعلاه إلى أنها ليست إسقاطات وسيطة، وبالتالي فهي لا تدخل ضمن تعميم تشومسكي حول الإسقاطات الوسيطة. بعد تقديم هذه الحجة التركيبية لصالح العلاقة التوليفية بين العاطف والمعطوف الداخلي، نبرز فيما يلي الحجة التطريزية (prosodic).[4]من الملاحظ أن رابط العطف في اللغة العربية تربطه علاقة خاصة مع المعطوف الثاني أكثر من علاقته بالمعطوف الأول. من أهم مظاهر هذا الترابط نجد العلاقة التطريزية. لننظر في المعطى (8).[5]

(8) أ. درستُ التركيب -- و الدلالة.

ب.؟؟ درستُ التركيب و-- الدلالية.

وفق قيد العلاقة التطريزية تفرض القراءة الصواتية المقبولة في (8أ) عدم التوقف بين رابط العطف والمعطوف الثاني والذي يمكن صياغته كالآتي:

(9) العاطف والمعطوف الذي يليه تربطهما علاقة تطريزية.

وكل خرق لهذا القيد تنتج عنه قراءة يصعب تأويلها مثلما هو ملاحظ في (8ب). ولعل القيد المصاغ في (9) لا يقتصر على العربية، بل يشمل لغات كثيرة، نذكر منها على سبيل المثال الفرنسية:

(10)a. J'ai apprécié le livre-- et le spectacle

b. ?? J'ai apprécié le livre et – le spectacle

حرفيا: لقد استمتعت بالكتاب والعرض.

تستمد العلاقة التوليفية بين العاطف والمعطوف الذي يليه قوتها من حجتين: الأولى تركيبية والثانية تطريزية. نرصد في الفقرة الموالية أهم التفاعلات الممكنة بين روابط العطف والمعطوفات الثانية.

3. التفاعلات الممكنة بين رابط العطف والمعطوف الثاني.

يتمثل الافتراض الذي يدعم إمكانية التفاعل بين روابط العطف والمعطوفات الثانية في أن هذه الأخيرة لا تتوفر على رأس مستقل يفحص سماتها، وبالتالي فإن العاطف من الممكن أن يكون مرشحا للقيام بهذا الدور"بالوساطة". كما هو معلوم في الأدبيات التوليدية، و استنادا إلى عمل بليك (2004) الرائد حول الإعراب، فإن الرؤوس التركيبية تحدد استنادا عما إذا كانت تسند أو تفحص الإعراب وتسقط المركبات أم لا. [6]وبما أن روابط العطف لا تتوفر على المقومات الرئيسة للرؤوس، فإنها لن تطلع بإسناد الإعراب وإنما تقدح عملية "انسخ" التي تتيح إمكان نسخ الإعراب من المعطوف الأول إلى المعطوف الثاني. وتتطلب عملية "انسخ" التوليف بين رابط العطف والمعطوف الثاني بالضرورة. تعكس العلاقة بين العاطف والمعطوف الثاني نوعا من التطابق بين الرأس والفضلة. اعتمادا على هذه العلاقة، نفترض أن هذه الأخيرة هي نتيجة لعملية ضم (merge) بين العنصرين:

(11)

لعل ما يدعم فرضية ضم في (11) استحالة إقحام أي مقولة بين العنصرين اللذين يستهدفها الضم.

(12) أ. درستُ الصرف و الصواتة معا.

ب.*درستُ الصرف و معا الصواتة.

يبقى التساؤل متعلقا بالمستوى الذي يتم فيه هذا الضم. هل يتم على المستوى التركيبي أي: قبل التهجية أم على المستوى الصوتي وبالتالي يتم بعد التهجية. يرتبط الجواب بمعطيات كل نمط من اللغات وبطبيعة العلاقة التركيبية بين المعطوف الأول والثاني. وهنا نصبح أمام خيارين: في اللغات التي يرتبط فيها المعطوف الأول والمعطوف الثاني بعلاقات تركيبية كعلاقة الربط التي تفترض علاقة تحكم مكوني بين العنصرين، يكون الضم على المستوى التركيبي أي قبل التهجية، حيث تطبق بعض المبادئ التركيبية. أما إذا كانت العلاقة بين المعطوفين لا تحكمها علاقة تركيبية، فيفضل تأخير هذا الضم إلى ما بعد المستوى التركيبي وإدراجه على المستوى الصوتي.بين الخيارين الاثنين،

يبدو أن الخيار الأول ملائم لبنية العطف في اللغة العربية، نظرا للعلاقة التركيبية التي تربط بين المعطوفين. نفس الخيار ينطبق على الإنجليزية.

(13)أ. ثقافة الإنسان(ن) و علمه(ن) يحددان شخصيته.

ب.*علمه(ن) و ثقافة الإنسان(ن) يحددان شخصيته.

(14) أ. ماضي الانسان(س) و حاضره (س)يحددان مستقبله.

ب.*حاضره(س) و ماضي الإنسان(س) يحددان مستقبله.

(15)a. Every$_{(i)}$ man and his$_{(i)}$ dog went to mow and a wedow

b. *His$_{(i)}$ dog and every$_{(i)}$ man went to mow a wedmow

يمكن تفسير لحن (14ب) و(15ب) بعدم توفر قيد التحكم المكوني (c-command) الذي يعتبر من شروط ربط الضمير بسابقه.

تتوافر اللغة العربية على طبقة عريضة نسبيا من روابط العطف. تعكس هذه الروابط تلوينات دلالية وتركيبية متعددة، سواء في علاقتها ببنية العطف ككل أو في علاقتها بالمعطوف الثاني. من بين المؤشرات الدالة على ضرورة التوليف بين العاطف والمعطوفات الثانية، أن رابط العطف يحدد معنى المعطوف الذي يضم معه ككل. ومن أمثلة ذلك، الدلالة على النفي (لا) أو الإضراب (بل) أو الاستدراك (لكن) الممثل له على التوالي في (16 أ-ج).[7]

(16)أ. جاء [زيد لا عمرو]

ب. ما جاء [الرئيس بل الوزير]

ج. جاء [التلميذ لكن الأستاذ لم يأت]

تحيل روابط العطف أثناء توليفها مع المعطوف الثاني في المعطيات أعلاه على معان مختلفة. في المعطى (16أ) ينفي رابط العطف "لا" فعل المجيء عن "عمرو". و في المعطى (16ب) يضرب رابط الإضراب "بل" عن "الوزير"و يثبت المجيء ل"الرئيس". أمافي(16ج) يتم الاستدراك بواسطة الرابط الاستدراكي"لكن" عن "التلميذ" لنفي المجيء ل "الأستاذ". علاوة على روابط العطف، نجد رؤوسا حرفية أخرى تقوم بوظيفة التحديد الدلالي. لنأخذ على سبيل مثال حرف الجر، باعتبارها رأسا لمركب حرفي، فالمحتوى الدلالي لهذا الأخير يحدده الرأس:

(17) أ. انطلق السباق من وسط المدينة.

ب. انطلق السباق إلى وسط المدينة.

يبرز المعطى (17) أن كل حرف من حرفي الجر في المعطين أعلاه، يسم دورا مختلفا للمركب الاسمي الذي يليه، وهذا السلوك تفرزه إلى حد ما روابط العطف في اللغة العربية. بعد تحديد التفاعلات الممكنة بين روابط العطف والمعطوفات. نبرز في الفقرة الموالية حدود هذه التفاعلات استنادا إلى إمكانية استخراج المعطوفات.

4. روابط العطف و استخراج المعطوفات.

الحقيقة أن استخراج المعطوفات يميز بنية العطف عن أي بنية إلحاق. تقبل بنية العطف الاستخراج في حال استهدف بنية العطف برمتها. ويعرف هذا النوع من الاستخراج في الأدبيات التوليدية بالنقل الشامل (Across the board). غير أن إمكان الاستخراج غير وارد في حال ما إذا استهدف فقط أحد المعطوفين، نظرا للصرامة التي يشتغل بها قيد بنية العطف الذي صاغه روس (1967) كالآتي:

(18) "لا يمكن لأي معطوف في بنية العطف أن ينقل خارجها، و لا يمكن لأي عنصر داخل المعطوف أن ينقل خارج هذا المعطوف".

منذ غروسو (1973) فقد تم تقسيم قيد بنية العطف إلى جزأين: ينص الجزء الأول، على أنه لا يمكن نقل المعطوف. وينص الجزء الثاني أنه لا يمكن استخراج أي عنصر من المعطوفات.[8] تبعا لغروسو نسم الجزء الأول لقيد بنية العطف بقيد المعطوف (conjunct constraint) والجزء الثاني بقيد العنصر (element constraint). ونوضح كلا من قيد المعطوف وقيد العنصر في المعطى (20) لكن قبل ذلك نوضح ظاهرة النقل الشامل في المعطى (19).

(19)أ. جاء زيد و عمرو

ب. زيد و عمرو جاءا (النقل الشامل)

(20)أ.* دجاجا أكلت و[– لحما] (خرق قيد المعطوف)

ب.* دجاجا [أكلت–] و[شربت ماء] (خرق قيد العنصر)

يحيل المعطى (19) على ظاهرة عامة في الأدبيات التوليدية توسم بظاهرة النقل الشامل، ومعناها أن النقل يستهدف مركب العطف برمته كما في (19ب) وهذا لا يعد خرقا لقيد بنية العطف كما هو موصوف أعلاه. استنادا إلى القيد أعلاه، فإن نقل عنصر من عناصر العطف بمفرده غير

متاح؛ وما يعزز ذلك لحن (20). ترجع عدم سلامة المعطى (20أ) إلى قيد المعطوف، الذي ينص على أنه لا يمكن نقل المعطوف، فالمكون المعطوف "دجاجا" يولد ضمن مركب العطف وأي نقل خارج مركب العطف يتسبب في لحن البنية. ويعود سبب لحن البنية (20ب) إلى الجزء الثاني من قيد بنية العطف، ومفاد هذا القيد أنه لا يمكن نقل أي عنصر ضمن بنية العطف. بموجب هذا القيد لا يمكن نقل عنصر "دجاجا" خارج بنية العطف.[9] تتصل القضية الأساسية في هذه الفقرة بكيفية تفسير آثار قيد بنية العطف لروس (1967). لقد اعتبر هذا القيد، من جهة، القيد التركيبي الأكثر إشكالا، غير أنه من جهة أخرى، هو القيد الوحيد الخاص في النظرية التركيبية التوليدية. لقد صمد هذا القيد لأكثر من ستين سنة، وما زال يشكل تحديا بالنسبة للسانيات التوليدية، بما فيها النظرية الأدنوية، التي ترمي إلى إلغاء كل القيود الخاصة. إن توظيف قيد بنية العطف في هذه الفقرة يخدم بالأساس التمييز الممكن بين سلوك بنية العطف وبنيات الإلحاق من جهة (النقل)، ومن جهة ثانية مسألة نسخ الإعراب من المعطوف الأول إلى المعطوف الثاني. على اعتبار أنه يوضح العلاقة التفاعلية التي تربط بين رابط العطف والمعطوفات الثانية. نبرز في الفقرة الموالية البنية المقولية لروابط العطف.

5. البنية المقولية لروابط العطف والمعطوفات.

نتناول في هذه الفقرة العلاقة البنيوية التي تربط روابط العطف والمعطوفات، ونبين من خلال المعطيات اللغوية ما إذا كانت الروابط في اللغة العربية تنتقي المعطوفات أم لا.

1.5. روابط عطف بدون قيود انتقاء مقولي.

تعتبر اللغة العربية إلى جانب لغات أخرى مثل الأنجليزية والصينية من بين اللغات التي تتوفر على طبقة متنوعة من روابط العطف. هذا التعدد والغنى في الروابط ليس من باب الحشو وإنما يعكس تلوينات عطفية مهمة. تهدف هذه الفقرة الفرعية إلى فحص العلاقة المقولية بين المعطوفات وبعض روابط العطف في اللغة العربية. لننظر في المعطيات.

(21) أ. جاء زيد و عمرو [مركبات حدية]
ب. جاء هو و هي [ضمائر]
ج. في لندن و في برلين ما زال الجو باردا [مركبات حرفية]
د. جاء الطويل و القصير [مركبات وصفية]

هـ. قرأ الولد الرواية و نالت البنت الجائزة. [عطف الجمل]

تحيل المعطيات أعلاه على التنويعات المقولية التي تتيحها العربية، كما أن العطف غير محصور فقط في المقولات التركيبية بل يتعداه إلى مقولات وظيفية.

(22) إن الأستاذ مجد و إن العميد شغوف [مركبات مصدرية]

تبرز المعطيات أعلاه أن "الواو" لا يتوفر على سمات مقولية ملازمة تفرض عليه الورود مع مقولات دون أخرى. إن عدم توفر "الواو" على سمات مقولية ملازمة يتوافق والتحليل الذي نتبناه والقاضي بأن العاطف يقدح عملية "انسخ" من أجل نسخ السمات من المعطوف الأول إلى المعطوف الثاني، ولو كان الرابط يملك سمات مقولية ملازمة لما أمكنه القيام بهذا الدور. ننظر في الفقرة الموالية في بعض روابط العطف التي تتوفر على بعض قيود الانتقاء، وسنرى أنها قد تحدد دلالة بنية العطف ككل.

2.5. روابط عطف مع بعض قيود الانتقاء.

بينا أعلاه أن رابط العطف "الواو" في العربية يمكن أن يَعطف مقولات تركيبة متعددة بدون قيود. بعبارة أخرى، يتنبأ الرابط بجميع الإمكانات المقولية الممكنة، لكن هل تقدم جميع روابط العطف الإمكانات التأليفية الممكنة؟ إذا كانت روابط العطف في العربية لا تنتقي مقولات تركيبية دون أخرى، فإنها من جهة ثانية تتوفر على بعض السمات التي لا تسمح لها بالعطف المطلق بل تتقيد ببعض القيود و التي تفرضها على المعطوفين. نحاول فيما يلي رصد بعض الخصائص التي تميز بعض روابط العطف.

تعتبر "حتى" أحد روابط العطف التي يقتضي العطف بها توفر العديد من الشروط. وتدل "حتى" على أن المعطوف بلغ الغاية في الزيادة أو النقصان بالنسبة للمعطوف عليه، سواء أكانت هذه الغاية حسية أم معنوية. ولا تأتي "حتى" للعطف إلا باجتماع بعض الشروط نوردها كالآتي:

(أ) أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها.

(ب) أن يكون ما بعدها جزءا مما قبلها.

(ج) أن تدل على تعظيم أو تحقير.

استنادا إلى المعطيات التجريبية نختبر مدى صحة الشروط الموضوعة لاستعمال "حتى" عاطفا.

(23)أ. ذهب القوم حتى زيد.

ب.*ذهب زيد حتى عمرو.

يمثل المعطى (23أ) الحالة التي يكون فيها العطف ب"حتى" ممكنا، لأن هذا المثال يستجيب للشروط التي وضعها النحاة، وهي أن "زيدا" من نفس جنس "القوم"، وأنه جزء منه، وأن الغرض أو الدلالة إما على تحقير أو تعظيم. ويرجع سبب لحن البنية (23ب) إلى خرقها للشرط (ب)، لأن "زيدا" ليس جزءا من "عمرو" و إن كان من نفس جنسه. لننظر الآن في البنيات الآتية:

(24)أ.مات الرجال حتى الوزراء.

ب.*جاء زيد حتى الحمار.

تستجيب البنية (24أ) للشرط (ج)، وهو أن تدل على تعظيم "الوزراء". عكس ذلك، فالبنية (24ب) وإن كانت تحافظ على شرط التحقير، غير أنها تخرق الشرطين الآخرين.

لقد لاحظ النحاة القدماء أن رابط العطف "لا" يتقيد ببعض الخصائص المتمثلة في أنه ينفي الحكم عن المعطوف، بعد ثبوته للمعطوف عليه، وهذا ما تبرزه المعطيات.

(25)أ. ضربتُ زيدا لا عمرا.

ب.*ما جاء زيد لا عمرو.

تبرز (25أ) أن المعنى الأساس لرابط العطف"لا" إخراج المعطوف "عمرا" من المعنى الذي يدل عليه المعطوف عليه "زيد". ويعود لحن (25ب) إلى أن "لا" لا ترد بعد نفي؛ لأن مجيئها بعد نفي ينفي حكم "لا" القاضي بأنها تخرج الثاني مما دخل فيه الأول. بالعودة إلى (25ب) نلاحظ أن الشق الأول من الجملة منفي ب"ما"، والشق الثاني كذلك منفي ب"لا" وهذا غير ممكن، على اعتبار أنه يتعارض مع خصائص رابط العطف "لا". تماشيا مع الحكم الخاص الذي وضعه النحاة في أحكامهم والقاضي بأن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض يسري ذلك على "لا" فلا يمكن أن تدخل عليها "الواو"و تفيد العطف.

(26) دخل زيد ولا عمرو.

لا يمكن أن تدل "لا" في البنية (26) على العطف ما دامت "الواو" تدل على العطف أكثر منها. يتقيد رابط العطف الاستدراكي "لكن" في العربية بمجموعة من القيود لاستعماله عاطفا.

(27)أ. ما جاء زيد لكن عمرو.

ب.*جاء زيد لكن عمرو.

تُظهر (27) أن "لكن" لا ترد خالصة للعطف، بل لا بد أن يستجيب العطف بها لشروط منها ورودها بعد النفي وهذا ما تبرره (27أ) فجملة (ما جاء زيد) تعد نفيا، وبعدها (لكن عمرو) التي تفيد الإثبات. وبذلك نخلص أن "لكن" يقتضي أن يكون ما بعدها نفيا أو إثباتا لما قبلها والعكس، وإلا فلا يصح العطف بها، وهذا ما نلاحظه من خلال (27ب) التي تخرق الشرط السالف الذكر، وبذلك فهي غير سليمة لأن (جاء زيد) تدل على الإثبات، و(لكن عمرو) تدل هي الأخرى على الإثبات. إضافة إلى الخصائص التركيبية أعلاه نبرز في ما يلي بعض الخصائص التركيبية الأخرى.

3.5. بعض الخصائص الأخرى لروابط العطف.

نفحص هنا الأبعاد التجريبية لروابط العطف استنادا إلى خاصية الشرح (paraphrase). بحيث يمكن أن نقسم روابط العطف إلى قسمين: روابط توسم ب[+شرح] وروابط توسم ب[−شرح].

−نمثل للمجموعة الأولى ب[الواو، الفاء، ثم، أو، أم] و التي توسم ب [+شرح]

−نمثل للمجموعة الثانية ب [لا، لكن، بل، حتى] و التي توسم ب [−شرح]

نحدد "الشرح" على أنه تلك العملية التي تتيح لبنية العطف توسيع مكوناتها من البنية المعطوفة الأولى إلى البنية المعطوف الثانية، وغالبا ما تكون مقولة الفعل هدفا للشرح. نمثل لذلك بالمجموعتين أدناه:

(28)أ. أكلت السمكة حتى رأسَها.

ب. لا يوجد رجل مسلم و يهودي.

ج. ما جاء زيد بل عمرو.

د. ما جاء زيد لكن عمرو.

(28)أ'. *أكلت السمكة حتى أكلت رأسها.

ب'. ??لا يوجد رجل مسلم و لا يوجد رجل يهودي.

ج'. *ما جاء زيد بل ما جاء عمرو.

د'. *ما جاء زيد لكن ما جاء عمرو.

يتمثل الهدف الأساس من إدراج هذه البنيات في أن اللغة العربية تملك نوعين من الروابط كل منهما يتحدد وفق بنيته الداخلية. لن نقف عند المجموعة الأولى بل تَهُمُنَا المجموعة الثانية التي

ستدعم أن "الشرح" لا يكون متاحا دائما، وهذا ينسجم مع التحليل الذي ندافع عنه، والذي يدحض فرضية العطف الجملي لبنية المعطوف، من جهة ومن جهة ثانية يدعم أن هناك روابط في العربية تتوفر على بعض القيود الدلالية تمكنها من تحديد معنى مركب العطف. إن مصدر عدم مقبولية البنيات المنجمة أعلاه يتأسس على أن "الشرح" لا يكون دائما ملائما نظرا للخصائص الدخلية لرابط العطف. في البنية (28أ') لا تقبل "حتى" "الشرح" لأن من خصائصها أن يكون المعطوف الثاني جزءا من المعطوف الأول و"الشرح" لا يسمح بهذا. وترجع عدم سلامة البنية (28ب') إلى أن الرابط "لا" لا يقبل التكرار في البنية المعطوفة، لأن من خصائصه إخراج المعطوف الثاني من معنى المعطوف الأول.ولا تقبل البنية (28ج') "الشرح" لأن معنى "بل" الإضراب عن المعطوف الثاني من المعنى الذي يدل عليه المعطوف الأول. ونفس الأمر ينسحب على (28د') التي تتوفر على العاطف الاستدراكي "لكن" الذي لا يقبل "الشرح".

3.5. السمات المقولية لروابط العطف التي تتوافر على قيود انتقاء.

بينا أعلاه أن بعض روابط العطف لا تتوفر على قيود انتقاء مقولي لكنها تتوفر على سمات مقولية ملازمة. يفترض الباحثون في الأدبيات التوليدية أن انتقاء "س" يجب أن يُشبع بواسطة فضلة "س"، بدلا من مخصص "س". بعبارة أخرى، يكون الانتقاء ضمن بنية العطف بين رابط العطف و فضلته وليس بين رابط العطف ومخصصه.[10] لاحظنا سابقا أن روابط العطف في اللغة العربية لا تتوافر على خاصية الانتقاء المقولي بدليل أنها تقبل جميع الإمكانات التأليفية مع المقولات التركيبية، غير أنها تتوفر على العديد من المحددات الدلالية التي تمكنها من تحديد دلالة مركب العطف.[11]

(29)أ. جاء زيد ليلا لا في الصباح [دلالة على النفي]
ب. ما جاء زيد لكن عمرو [دلالة على الاستدراك]
ج. ما دخل العداء أولا بل في الأخير [دلالة على الإضراب]

إذا كانت الروابط في (29) تتيح الورود مع مقولات تركيبية متعددة من جهة، فإنها من جهة ثانية تساهم في تحديد معنى البنية ككل وبالتالي معنى العطف. في البنية (29أ) يتحدد معنى البنية استنادا إلى الرابط "لا" الذي يوسم بأنه رابط عطف يفيد نفي المجيء "في الصباح" وبالتالي، يحدد دلالة المركب ككل. وتشير (29ب) أن العاطف الاستدراكي "لكن" يستدرك المعطوف

الأول بالمعطوف الثاني، ويتعين معنى المركب على أنه عطف استدراكي. يتحيز رابط العطف "بل" الذي تحدد دلالته في الإضراب في البنية (29ج)، ومعناه أن يتم الإضراب عن المعطوف الأول وإثبات الحكم للمعطوف الثاني.يبدو أن روابط العطف في (29) تشبع قيود الانتقاء الدلالي، بين "النفي" و"الاستدراك" و"الإضراب" تباعا. إذا كانت هذه الروابط تتوافر على سمات دلالية، فيمكن أن تتسرب هذه السمات إلى مركب العطف برمته ومن تم تنتج لها عطفا منفيا في (29أ) وعطفا استدراكيا (29ب) وعطفا يدل على الإضراب (29ج). إضافة إلى القيود الدلالية المبينة أعلاه. تتوافر روابط العطف في اللغة العربية على بعض السمات التركيبية المجردة. وتأخذ هذه السمات في اللغة العربية قيماً تتحدد انطلاقا من العناصر التي تعطفها هذه الروابط.

تنقسم روابط العطف في العربية استنادا إلى خاصية التكرارية إلى مجموعتين: توسم المجموعة الأولى ب [+تكرارية] وتتحيز ضمنها روابط [الواو، الفاء، ثم، أو]. وتوسم المجموعة الثانية ب[–تكرارية] وتتضمن [حتى، لا، لكن، بل] وتتحدد التكرارية بناء على أن رابط العطف قد يقبل عددا نونيا أي لا نهائيا من المعطوفات.

نمثل للمجموعة التي تملك خاصية [+تكرارية] بالمعطيات الآتية:

(30)أ. نهب الجيش الأموال و البلاد و العباد و كل الخيرات.

ب. دخل العداء الجزائري فالكيني فالصومالي.

ج. سمعنا ثم أطعنا ثم متنا.

د. بين الحين و الآخر يتم الإعلان عن قصف أو تهديد أو قتل.

ونمثل لروابط العطف التي تملك خاصية [–تكرارية] في المعطيات الواردة أدناه:

(31)أ.* قال إن جميع الناس أكلوا حتى الفقراء حتى الأطفال حتى الأغنياء.

ب.*يتأطر هذا البحث ضمن اللسانيات لا الأدب لا البلاغة.

ج.*لن نغفل في البحث المستوى الدلالي بل التركيبي بل الصرفي.

د. *لا تهم الأموال لكن المعرفة لكن العلم لكن الثقافة.

يمكن القول إن روابط العطف الموسومة ب[–تكرارية] مخصصة في المعجم بمعلومات عن خصائصها الدلالية وعن طبيعتها التركيبية. ويشمل أيضا معلومات عن عدد المعطوفات التي يمكن عطفها. حاولنا في هذه الفقرة إبراز أن بعض روابط العطف في اللغة العربية تتميز ببعض

الخصائص الدلالية والتركيبية. نرصد في الفقرة الموالية المشاكل التجريبية التي تعترض افتراض أن رابط العطف يفحص الإعراب.

6. روابط العطف و فحص الإعراب.

استنادا إلى حقيقة أن الإعراب يتحقق صرفيا على العنصر "المسنَد إليه الإعراب" وليس على ا"لمسنِد"، فقد افترضت الأدبيات اللسانية أن الأسماء تتوفر على سمات الإعراب، لكن العناصر "المسنِدة للإعراب" لا تتوافر عليها. يحلل فحص الإعراب وفق هذا الرأي باعتباره انعكاسا لعلاقة التطابق التي تنطوي على السمات الإحالية [+مؤولة] للاسم والسمات الإحالية [-مؤولة] لفاحص الإعراب الوارد.[12] دعنا ننظر في بعض المعطيات حتى تكون المفاهيم الموضحة أكثر وضوحا.

(32)أ. رأيتُ الحقيقةَ و السرابَ.

ب. دخل الوزيرُ و السفيرُ.

ج. مر السائح بالمدينةِ و القريةِ.

يتوافر الفعل "رأى" في (32) على سمات غير مؤولة وبالتالي غير مقيمة بعد ذلك يسبر فضلته بحثا عن هدف مناسب، يجده في المركب الحدي "الحقيقة" والذي يتوافر على سمات [+مؤولة] قادرة على تقييم سمات الفعل "رأى". نفس الأمر ينسحب على المعطى (32ب)، بحيث يدخل المركب الحدي "الوزيرُ" الاشتقاق حاملا لسماته وبما أن الزمن المتصرف مرتبط بإعراب الرفع، فإنه يفحص سمته الإعرابية. أما بالنسبة للمعطى (32ج) فيوجد توافق بين حرف الجر "الباء" والمركب الحدي "المدينة" وبالتالي، وجود علاقة طابق بين المسبار "الباء" والهدف المدينة.[13] لقد قُدمتْ العديد من الافتراضات في الأدبيات التوليدية لصالح أن روابط العطف هي الأخرى تسند أو تفحص الإعراب نمثل لذلك ببروكوفاك (1998)، (جوهانسن (1998)، مون (1999). نحاول أن نبرز مدى ضعف هذا الافتراض، من خلال فحص بعض روابط العطف استنادا إلى أنه من المحددات الأساسية لمسندات الإعراب أنها تسند أو تفحص إعرابا واحدا.[14] بناء على المعطى (32) رأينا أن الإعرابات التي يتوفر عليها المعطوف الثاني إعرابات متنوعة بين نصب ورفع وجر تباعا. لو كان رابط العطف يفحص الإعراب لما تغير هذا الإعراب مع أن الرابط نفسه.

بينت الأعمال المصاغة في إطار توليدي أن الإعراب يقتضي علاقة فحص متبادلة بين العنصر الفاحِص والعنصر المفحوص. على سبيل المثال، فإن إعراب الرفع للاسم وسمة الإعراب لرأس الزمن يفحصان بعضهما البعض. وإعراب النصب للاسم وسمة الإعراب للفعل الخفيف يفحصان بعضهما البعض. إذا كانت روابط العطف تتوفر على علاقة إعرابية مع المعطوفات، فإن اشتقاق مركبات العطف غير الاسمية سينهار، بما أن السمة الإعرابية لرابط العطف لا يمكن أن تفحص وفق هذه العلاقة.

(33)أ. وقف و تكلم الأستاذ فيما يخصه.

ب. لم و لن يذهب الفساد عن البلاد.

يبرز المعطى (33) عطفا من نوع آخر بين فعلين وحرفين تواليا، وهذا يعد حجة ضد افتراض أن رابط العطف يفحص الإعراب. على اعتبار أننا أمام رأسين معجميين يفحصان الإعراب، فالفعل رأس معجمي يفحص إعراب النصب والحرف يفحص إعراب الجر. ولو كان زعم أن رابط العطف يفحص الإعراب لما صحت هذه المعطيات، والحال أنها جيدة التكوين. نخلص في الأخير أن "الواو" لا يملك أي سمات ملازمة تتعلق بالإعراب. بعد رصد البنية الداخلية لروابط العطف. نعرض في الفقرة الموالية القيود التي تخضع لها بنية العطف.

7. بعض قيود المفروضة على روابط العطف.

لقد وضع النحاة العرب القدماء العديد من القيود التي تضبط بنية العطف، وهي كلها قيود على سلامة البنية. مسعانا في هذه الفقرة أن نبرز قيودا أخرى تتعلق ببنية العطف وبظواهر النقل. ومن أهم القيود التي وضعها النحاة أن التابع لا يتقدم على متبوعه، وبمقتضى هذا الحكم رفض النحاة البنيات المنجمة أدناه:

(34)أ. ضربت زيدا و عمرا.

ب.* ضربت و عمرا زيدا.

(35)أ. قام عمرو و زيد.

ب.* و زيد قام عمرو.

و رفضوا كذلك بنيات من قبيل (36ب) بموجب أن معمول التابع لا يتقدم على المتبوع.

(36)أ. حسبت زيدا يحب اللسانيات و يكره الأدب.

ب.*حسبت زيدا الأدب يحب اللسانيات و يكره.

بالإضافة إلى هذا منع النحاة بنيات من قبيل (37ب) و (38ب) بسبب عدم جواز الفصل بين العاطف و المعطوف بما ليس بمعطوف.

(37)أ. ضرب زيد و بكر عمرا.

ب. *ضرب زيد و عمرا بكر.

(38)أ. جاءني زيد و عمرو اليوم.

ب.*جاءني زيد و اليوم عمرو.

إن التأمل الدقيق في المعطيات أعلاه يسعفنا في ملاحظة أننا بصدد ظاهرة واحدة، فالمعطيات تشترك جميعها في أن عنصرا داخلها نُقل خارج بنية العطف. بالنظر إلى هذا، فإن القيد الذي يمنعها هو أيضا قيد واحد و ليس ثلاثة قيود. يوسم هذه القيد في الأدبيات التوليدية بقيد بنية العطف الذي نتناوله في الفقرة الوالية.

1.7. قيد بنية العطف.

خلال الستين سنة الأخيرة من البحث اللساني، أتبث روس (1967) أن قيد بنية العطف واحد من القيود القليلة التي تم قبولها كمبدأ قوي من طرف التوليديين.[15] وبالطبع كانت هناك مزاعم عرضية في الأدبيات تقول: إن قيد بنية العطف يمكن أن يُخرق، لكن يبدو صحيحا أن النقل غير الشامل لبنية العطف غير سليم في اللغات الطبيعية أو على الأقل في اللغة العربية التي أقمنا عليها الاستدلال. يتمثل الهدف الرئيس في ضرورة التعامل مع قيد بنية العطف باعتباره مبدأ اشتقاقيا. ومع ذلك، فالافتراض الجديد لتفسير طبيعة قيد بنية العطف يمكن أن يؤثر دائما على المجالات الأخرى التي ينطبق فيها. إن الإشكال الذي يجب علينا معالجته هو ما إذا كان بالإمكان افتراض أن قيد بنية العطف يمكن أن يُفهم كمبدأ اشتقاقي بدلا من اعتباره مفهوما تمثيليا له آثار جانبية سلبية. وقبل الخوض في القوة الصارمة التي يشتغل بها قيد بنية العطف، نصوغه تبعا لروس (1967:89) كالآتي:

(39) لا يمكن لأي معطوف في بنية العطف أن ينقل خارجها، ولا يمكن لأي عنصر داخل المعطوف أن ينقل خارج هذا المعطوف".

استنادا لقيد بنية العطف في (39) يمكن القول:[16]إن البنية (34ب) لاحنة لأن المركب الاسمي المعطوف "زيد" نُقل خارج بنية العطف. ويعود لحن (35ب) إلى أن العاطف والمعطوف "و زيد" نقلا خارج بنية العطف، والأمر نفسه نلحظه في (37ب) و(38ب)، حيث نُقل "بكر" و"عمرو" خارج بنية العطف. ويمنع قيد بنية العطف انطلاقا من جزءه الثاني الموسوم بقيد العنصر البنية (36ب) التي يعود سبب لحنها إلى أن عنصرا ينتمي إلى المعطوف وهو "الأدب" نُقل خارج هذا المعطوف. يبدو جليا أن قيد بنية العطف يفوق من الناحية الوصفية الأحكام والضوابط التي مررنا بها عند النحاة. لقد أكد بوسطال (1988،95) أن قيد بنية العطف كان يهدف من خلاله روس أن يكون مبدأ لغويا كليا. ومع توالي النظريات وتطور النحو التوليدي أصبح من غير المعقول أن تحافظ عليه النظرية التركيبية بصيغته التقليدية. لقد كان ولا يزال المسعى العام للنحو التوليدي اختزال القوة الصارمة لقيد بنية العطف إلى مبادئ عامة أخرى، أو محاولة النظر إليه باعتباره مبدأ اشتقاقيا. كما رأينا يتكون هذا القيد من جزئين: ينص الجزء الأول على أنه لا يمكن أن ينتقل أي معطوف (قيد المعطوف).وينص الجزء الثاني على أنه لا يمكن استخراج أي عنصر من عناصر العطف (قيد العنصر).[17]ونوضح هذين الجزئين في (40) و(41) تباعا:

(40)* دجاجا أكلت[-] و [لحما] (خرق قيد المعطوف)

(41) *دجاجا [أكلت-] و[شربت ماء] (خرق قيد العنصر)

يحيل المعطى (40) على خرق صريح للجزء الأول من قيد بنية العطف، والمتمثل في أنه لا يمكن استخراج المعطوف. يشكل المكون "دجاجا" المعطوف الأول بالنسبة لمركب العطف، و بمجرد استخراجه نتنبأ بعدم سلامة المعطى. أما المعطى (41)، فيخرق الجزء القاني من قيد بنية العطف و المشار إليه ب"قيد العنصر" و مفاد هذا القيد أنه لا يمكن استخراج أي عنصر من العناصر المعطوف. من الناحية التجريبية، يبدو أن المعطيات التجريبية تدعم بقوة قيد بنية العطف وتجعل من الصعب جدا التخلي، لهذا سننظر في قيد بنية العطف باعتباره مبدأ اشتقاقيا حتى ينسجم هذا القيد مع روح الأدنوي. إن ما يجعل قيد بنية العطف يعمل بشكل صارم وفق المنظور الأدنوي هو أن المعطوف الثاني لا يفحص إعرابه وفق علاقة شجرية و إنما يتوافر على إعراب يمكن أن نسمه بالإعراب المنسوخ من المعطوف الأول عن طريق عملية انسخ التي يقدحها رابط العطف، وبالتالي لا يمكن لهذا المعطوف أن ينتقل بعض أن يُنسخ إليه الإعراب.

8. خلاصة.

حاولنا في هذا البحث تحديد الطبيعة التركيبية لروابط العطف في اللغة العربية.و بينا أن بنية العطف تتحدد استنادا إلى التناظر المقولي بين العناصر المعطوفة، كما لاحظنا أن هناك علاقة تأليفية تربط رابط العطف بالمعطوف الذي يليه، مما يجعل إمكانية الاستخراج ضمن بنية العطف غير متاحة بالمرة. حددنا بعد ذلك البنية المقولية لرابط العطف والمعطوفات استنادا إلى قيود الانتقاء. دققنا في مسألة فحص الإعراب في علاقتها بروابط العطف. قدمنا في الأخير القيود التي تضبط بنية العطف في اللغة العربية.

9. الهوامش:

[1] Dik, Simon. Coordination: Its Implications for the Theory of General Linguistics. Amsterdam: North-Holland publishing company.(1968) ; p 54.

[2] Chomsky, Noam.The Minimalist Program.Cambridge.1995,p 253.

[3] محمد الرحالي. تركيب اللغة العربية، الطبعة 2003، دار توبقال، المغرب (2003) 107.

[4] Zhang, Niinaning. Coordination in syntax. Cambridge university press.(2009), p17.

[5] محمد الرحالي. تركيب اللغة العربية، الطبعة 2003، دار توبقال، المغرب (2003) ص177-176.

[6] Blake, Barry J. Case. Second Edition. Cambridge university, 2004, p 18.

[7] Luis Vicente . On the syntax of adversative coordination. Universit¨at Potsdam .revised version, January 28, 2009.p 3-4.

[8] Zhang, Niinaning. Coordination in syntax. Cambridge university press.(2009), p30

[9] Zhang, Niinaning.Coordination in syntax.Cambridge university press.(2009), p30-31

[10] قدمنا أعلاه أدلة تركيبية وأخرى تطريزية على وجود علاقة بين رابط العطف والمعطوف الثاني.

[11] Haspelmath martin , coordinating constructions, typological studies in language, max planck institute for evolutionary anthropology, leipzig. (2004) , P 5-6.

[12] Hornstien norbert, jairo nones, klesnthes, grohmann , understanding minimalism, first published, cambridge university press.(2005), p 296.

[13] محمد الرحالي. تركيب اللغة العربية، الطبعة 2003، دار توبقال، المغرب (2003) ص194

[14] TeVelde, John R. Deriving Coordinate Symmetries.A Phase-based approach integrating select, Merge Copy and Match, (2005), p102

[15] Hornstien norbert, jairo nones, klesnthes, grohmann , understanding minimalism, first published, cambridge university press.(2005), p 330.

[16] عمر قيد بنية العطف لأزيد من ستين سنة عرف فيها النحو التوليدي تغيرات عدة همت النظرية ككل، غير أن هذا القيد ظل صامدا بصيغته التقليدية، لذلك لا بد من تكييفه بشكل آخر غير صيغته القديمة مع النظرية الأدنوية.

[17] Zhang, Niinaning.Coordination in syntax.Cambridge university.(2009), p79-80